

المعيوف: زيادة التأمين الصحي على الوافدين

تقدم النائب عبدالله المعيوف باقتراح برغبة قال فيه انه نظرا للكلفة العالية على وزارة الصحة بسبب التأمين الصحي وتخفيفا من الأعباء المالية عليها، اقترح جعل التأمين الصحي لخدم المنازل بقيمة 50 ديناراً وللعمالين بالقطاع الخاص 100 دينار، وزيادة التأمين الصحي على القادمين بغرض الزيارة لغير الكويتيين الى 250 ديناراً، على ألا تشمل اجراء العمليات مع وضع ضوابط تنظف العلاج في المراكز والمستشفيات الحكومية.



عبدالله المعيوف

الدوسري يستفسر من إبراهيم عن عقود توريد قطع غيار المحولات الكهربائية

وجه النائب حماد الدوسري عددا من الأسئلة البرلمانية الى وزير الكهرباء والماء ووزير الأشغال العامة عبدالعزيز إبراهيم جاءت كالتالي:

يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي: كشف بعدد عقود توريد قطع الغيار للمحولات الكهربائية والمرافق الملحقة بها من نقل وتوزيع التابعة لوزارة الكهرباء والماء من تاريخ 2008/1/1 حتى تاريخ 2013/3/1.

وبين فيه قيمة كل عقد على حدة والموارد المكلف بتوريدها للوزارة وكبار السن واسم المصنع الذي سيورد منه وبلد المنشأ؟

وأسماء الشركات التي تمت ترسية عقود الصيانة والترقيات التابعة لوزارة الكهرباء والماء عليها من تاريخ 2008/1/1 وحتى 2013/3/1

وهل يوجد لدى وزارة الكهرباء والماء قسم او جهة معينة بالجودة والكفاءة فيما يخص المواد وقطع الغيار المستخدمة في جميع مرافقها لتأكد من جودتها ومطابقتها لمعايير الجودة والكفاءة والسلامة، والتحقق من جهة التصنيع وبلد المنشأ المصنع؟

وقال الدوسري في السؤال الثاني: هل تم قطع الكهرباء والماء عن المشروعات المخالفة التي تمت إقامتها على أملاك الدولة دون ترخيص؟ إذا كانت الإجابة بنعم، فممن متى تم قطع الكهرباء والماء عن هذه المشروعات؟ وهل القطع لايزال مستمرا حتى الآن؟ وإذا كانت الإجابة بلا، فما أسباب عدم قطع الكهرباء والماء عن هذه المشروعات مع أنها مقامة بغير ترخيص على أملاك الدولة التجارية الخاصة؟

وفي سؤال آخر، قال الدوسري: بكشف تفصيلي يبين عدد المهام الخارجية لوزارتكم او الجهات التابعة لكم منذ عام 2010 حتى 2013/3/1 من بين أسماء المشاركين في تلك المهام والمسمى الوظيفي لكل مهام والتكلفة المالية للمهام، وذلك لكل مهمة على حدة.

وأهل قامة وزاراتكم أو الجهات التابعة لكم بإرسال أشخاص في مهام خارجية ليسوا موظفين بالوزارة (أو أنهم كانوا منتدبين من جهات أخرى)؟

المري للحمود والخالد وحسين: ما عدد الحالات المرضية المعروفة على لجان العلاج بالخارج؟

وجه النائب ناصر المري سؤالاً واحداً الى كل من وزير الداخلية الشيخ أحمد الحمود ووزير الدفاع الشيخ أحمد الخالد ووزير النفط هاني حسين طالب فيه تزويده بعدد الحالات المرضية المعروفة على اللجان الطبية للعلاج بالخارج؟

عدد الحالات التي تمت الموافقة عليها وعلى الحالات المرضية والمعروفة خلال السنة المالية 2012/2013؟

مع تزويدي بأعضاء اللجنة الطبية وسيرتهم الذاتية، وعدد الحالات بالخارج من مرضى السرطان ونزوي الاحتياجات الخاصة وعدد الحالات التي تمت الموافقة عليها وعدد الحالات المرفوضة، وأسماء وبيانات وتصنيف المستشفيات المتعاقد معها من قبل الوزارة لعلاج المواطنين بالخارج، والمدة الزمنية التي تستغرقها الإجراءات للحالات المرضية بالخارج، وهل تتوافق هذه المدة الزمنية مع الحالات المرضية؟

كما وجه المري سؤالاً الى وزير الصحة د.محمد الهيفي سألته فيه عن عدد التعاقدات والاتفاقيات التي أبرمتها وزارة الصحة مع بعض الجامعات والمراكز الطبية العالمية للاستفادة منها في علاج الحالات الحرجة بالكويت؟

مع تزويدي بالتكلفة المالية لهذه التعاقدات والاتفاقيات؟ ومدى تأثير هذه التعاقدات على الإبتعاث للخارج من المرضى؟ وتصنيف هذه المستشفيات والمراكز الطبية عالمياً، وعدد الحالات المرضية المعروفة على اللجان الطبية للعلاج بالخارج؟

وعدد الحالات التي تمت الموافقة عليها وعدد الحالات المرفوضة والمبالغ المصروفة خلال السنة المالية 2012/2013 مع تزويدي بأعضاء اللجنة الطبية وسيرتهم الذاتية وعدد الحالات المقدمة للعلاج بالخارج من مرضى السرطان ونزوي الاحتياجات الخاصة وعدد الحالات التي تمت الموافقة عليها وعدد الحالات المرفوضة؟

وأسماء وبيانات وتصنيف المستشفيات المتعاقد معها من قبل وزارة الصحة لعلاج المواطنين بالخارج، والمدة الزمنية التي تستغرقها الإجراءات لإبتعاث مريض للخارج؟ وهل تتوافق هذه المدة الزمنية مع الحالات المرضية؟



طالبوا بإعفائهم من اللجان الطبية العليا

نواب يقترحون علاج جميع مرضى السرطان بجميع أنواعه في الخارج



قالوا في مقدمته: إن موائيق الأمم المتحدة في حقوق ذوي الاحتياجات الخاصة تنص على أن المجتمع يجب ان يوفر لذوي الاحتياجات الخاصة متطلبات الحياة الخاصة مثل الخدمات الصحية والتعليمية والمساندة الاقتصادية كما يجب مراعاة احتياجاتهم عند التخطيط العمراني والاقتصادي والاجتماعي، وعدم التمييز بين المعاق وغير المعاق.

وعلى ضوء ذلك اقترحوا اعطاء الأولوية في الإبتعاث للعلاج بالخارج لذوي الاحتياجات الخاصة بالخارج وأغفاه هؤلاء المرضى من اللجان الطبية وتقلص مدة الزمنية لهم لإبتعاثهم للعلاج بالخارج، ودعم المؤسسات والمراكز التي تقدم خدمات للمعاقين، وإنشاء نواد اجتماعية ورياضية متخصصة لذوي الاحتياجات الخاصة، وإنشاء مراكز تدريب وتأهيل مهني، والتكثيف الاجتماعي وتوفير سبل الحياة التي تحفظ للمعاق كرامته.

وزارة الصحة مع بعض الجامعات والمراكز الطبية العالمية للاستفادة منها في علاج الحالات الحرجة بالكويت، والتكلفة المالية لهذه التعاقدات، ومدى تأثير هذه التعاقدات على الإبتعاث للخارج من المرضى، وتصنيف هذه المستشفيات والمراكز الطبية عالمياً، والحالات المرضية المعروفة على اللجان الطبية للعلاج بالخارج، والحالات التي تمت الموافقة عليها وعدد الحالات المرفوضة ودراسة تصنيف المستشفيات المتعاقد معها من قبل وزارة الصحة لعلاج المواطنين بالخارج.

«حشد»: الإصحاح السياسي المخرج الحقيقي للأزمة الحالية

زاد في استمرار معاناة من تقدموا بامستنداتهم الثبوتية لسنوات طويلة امتدت ببعضهم الى الجيل الرابع وربما أكثر من ذلك وهم ينتظرون البت في اوضاعهم وذلك على الرغم من وجود العديد من الاقتراحات بقوانين التي قدمت في فصول تشريعية مختلفة وتضمنت احكاماً واضحة وصريحة ولمرمة استهدفت وضع حل شامل وعادل خلال فترة زمنية محددة تراعى فيه المصلحة العليا للوطن وامنه واستقراره ويراعي في الوقت ذاته مصلحة كل صاحب حق والبت في وضع من توافرت فيه شروط الاستحقاق ووضع حد لمعاناتهم وتوفير الحقوق الإنسانية ولا ان يخلو هذا البيان ايضاً من ابداء الرأي في اهمية تفعيل وتنظيم القضاء بما يحقق ضمان استقلالية السلطة القضائية وحفظ مكانة اعضائها، ولكن بعيداً عن توقيت ما هو مطروح حالياً من اقتراحات بقوانين او مشروعات قوانين تناولتها بعض وسائل الاعلام خاصة فيما اثارته هذه الوسائل حولها من شبهة تقديمها في الظروف الراهنة التي تنظر فيه العديد من الطعون الدستورية في الرسوم بقانون الصوت الواحد وبالتالي في شرعية المجلس وكذلك الطعون الأخرى المقدمة في نتائج الانتخابات في جميع الدوائر الانتخابية.

نالك لأن كل ما سلف يتم اعداده في الوقت الراهن، وانما الغرض من هذا البيان هو التأكيد على تأييد المواقف التي اتخذها أعضاء كتلة العمل الشعبي بموافقتهم على جميع ما اصدرته الأغلبية من بيانات تراعى النهج السلطوي ورفض انتهاك احكام الدستور والقوانين المرعية ورفض الملاحقات الامنية للقوى الشبابية وكذلك تأييد ما اتخذته اعضاء الكتلة من مواقف اخرى بما في ذلك تأييدهم لقرار الأغلبية ان تكون ممثلة في كل من ائتلاف المعارضة وتنسيقية الحراك الشعبي ثم التأكيد في هذا البيان على تبني الأهداف الثلاثة الرئيسية التي وردت في إعلان تأسيس ائتلاف المعارضة وهي كما يلي:

● أولاً: الالتزام بأولوية الإصلاح السياسي بوصفه المخرج الحقيقي من الأزمة السياسية التي تعيشها البلاد وذلك عبر الإلتحاق قوى الفساد والإفساد والاطراف المعادية للنظام الدستوري بيسند الي اشهر الهيئات السياسية والقوائم النسبية والتمداول الديموقراطي للسلطة، بحيث تكون الحكومة نتاج انتخابات حرة ونزيهة ومعبرة عن الإرادة الشعبية (حكومة منتخبة)، التي جانب ضمان استقلالية القضاء مع العمل على تحقيق اصلاحات دستورية اساسية.

● ثانياً: اطلاق الحريات العامة ورفض التضييق عليها، والتصدي لنهج

أصدرت حركة العمل الشعبي (حركة شعبية دستورية - حشد) تحت لیس هذا بياناً ببرنامج عمل حركة العمل الشعبي (حشد)، والا لوجب ان يكون كاملاً وواضحاً وشاملاً للرؤية التي تتبناها الحركة في مختلف الموضوعات المتعلقة بالشأن العام التي يأتي في صدرها التأكيد على احترام الدستور وقوانين الدولة وفي النزود عن الحريات العامة والدفاع عن مصالح الشعب وامواله والعمل على تحقيق امني الكويت الداخلي والخارجي وفي طبيعة ذلك التمسك بحقوقها كما نصت عليها قرارات مجلس الامن الدولي ذات الصلة بحرب تحرير الكويت، علاوة على الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وحمائية امن المواطنين والمقيمين، بالإضافة الى كل ما يتعلق بالمشؤون والخدمات الأخرى من صحية وبيئية وتعليمية وإسكانية وتوفير فرص العمل للكويتيين في القطاعين العام والخاص مع تحقيق الضمانات والحماية لاستقرارهم وغيرها مما يتوجب التطرق اليها وابداء الرأي فيها وتحديد الموقف منها، وما كان هذا البيان ليلخو كذلك من ابداء الرأي في الطريقة الداخلية التي تعاملت بها الحكومة في موضوع البدون قبل صدور الرسوم بقانون رقم 100 لسنة 1980، بل وبعد صدوره وحتى الآن، مما

القلاف: ما صحة اتهام النفيسي للنواب الشيعة بالتواصل مع المخابرات الإيرانية؟

وجه النائب حسين القلاف سؤالاً برلمانياً الى النائب الاول لرئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية الشيخ أحمد الحمود، وجاء نص السؤال كالتالي: في ديوان حسين براك الدوسري، اتهم عبدالله النفيسي بعض النواب الشيعة باتهامات عديدة، فيرجى افادتنا وموافقتنا بما يلي: اتهم النفيسي النواب الشيعة بالتواصل مع المخابرات الإيرانية، فما صحة هذا الاتهام وما الاجراء الذي اتخذته الوزارة حيال النائب او المتهم، واتهم النفيسي أحد النواب الشيعة الحاليين بأنه ساهم في محاولة اغتيال سمو الامير الراحل جابر الاحمد، فما مدى صحة هذا الاتهام، واتهم عبدالله النفيسي أحد النواب الحاليين بالتفجير في مكة المكرمة وقد حكم عليه بالإعدام، فما مدى صحة ذلك، ووصف النفيسي السلطة بالخوف من الشيعة



حسين القلاف

كما وصف النواب الشيعة بالصفويين اذراء لهم، فهل ينطبق قانون بند الكراهية على ما جاء في محاضرته، وما الاجراءات التي اتخذتها الوزارة عملاً بالقانون؟

الشمري يطالب وزير الشباب بتعديل اللائحة الداخلية للأندية الرياضية

طالب عضو لجنة حقوق الإنسان والبدون النائب ناصر الشمري، وزير الشباب بتعديل اللائحة الداخلية الخاصة بالأندية الرياضية بهدف المساواة في معاملة أبناء الكويتيات بالمواطنين فيما يتعلق بمشاركاتهم في المنافسات والمسابقات المختلفة المحلية والدولية مع أندية الكويتية سواء للألعاب الفردية أو الجماعية وعدم اعتبارهم لاعبين أجنب كما هو معمول به حالياً.

واستغرب الشمري معاملة أبناء الكويتيات كلاعبين أجنب في الأندية الكويتية، مؤكداً ان التوجه الأخير للدولة يقضي بمعاملة أبناء الكويتيات كمواطني في جميع الوزارات والجهات الحكومية لاسيما في القبول في الجامعات والمراس الحكومية ووزارة الصحة وغيرها من جهات.

واعتبر النائب ان إغلاق الباب أمام تلك الفئة التي هي في مستهل حياتها من قبل وزارة الشباب ولوائحها الداخلية بشأن عدم مشاركة هذه الفئة في الأندية الرياضية كلاعبين يعرضهم للانحراف واللجوء الى الجريمة والعنف والأفكار الهدامة بما يؤدي بهم الى عدم الانتماء لأمتهم الكويتيات بمتد ذلك الى عدم الانتماء الى الوطن.

مع العلم بأن تشجيع هؤلاء الأبناء على بذل الجهود في تلك الألعاب والأنشطة سيؤدي حتماً الى مزيد من المنافسة وبالتالي تحقيق بطولات داخلية وخارجية ترفع اسم الكويت في المحافل الدولية.

«عهد» يطالب النفيسي بالجوء إلى القضاء إن كان يملك معلومات مؤكدة

أصدر تجمع «عهد» بياناً جاء فيه: تناقلت بعض وسائل الإعلام مؤخرًا «فيديو» لكلمة القاها د.عبدالله النفيسي في ندوة أقيمت تحت عنوان «الحوار الوطني» ومن المؤسف أن يكون طرح د.النفيسي بعيداً كل البعد عن الطرح الوطني حيث إنه قام بالظن بفتنة كاملة من فئات المجتمع الكويتي وبأسلوب



فيصل القناعي

يؤجج التفرقة ويثير الفتنة بين أفراد المجتمع ويعتبر أحد عوامل هدم الوحدة الوطنية وضد الاستقرار الذي ننشده خصوصاً في ظل الظروف الإقليمية الدقيقة والتطورات السياسية التي تعيشها المنطقة.

ويرى تجمع «عهد» أن اللجوء لمل هذه الأساليب من الطرح البعيد عن روح المسؤولية هو خروج على القيم والمبادئ التي يعيشتها أهل الكويت.

ويدعو تجمع «عهد» د.عبدالله النفيسي إذا كان يملك من المعلومات المؤكدة والمثبتة ضد أي طرف كان اللجوء للجهات المسؤولة والتوجه للقضاء الكويتي النزيه لكي يأخذ الحق مجراه أما غير هذا الأسلوب فإن تجمع «عهد» كتجمع معتدل يعلن رفضه واستنكاره لأي طرح يكرس الفتنة ويمزق وحدتنا الوطنية.

وعليه، فإننا في الوقت الذي كان فيه موقفنا ولا يزال التأييد المطلق لأي حراك شعبي يسعى الى تحقيق هذه الأهداف والدعوة الى توحيد الجهود والصفوف للعمل على انجاز مشروع سياسي ينفذ الكويت من هيمنة تحالفات قوى الفساد والإفساد والاطراف المعادية للنظام الدستوري حتى تسترد الأمة سيادتها باعتبارها مصدر السلطات جميعاً، فإن موقفنا ايضا كان ولا يزال رفض اي دعوة للحوار مع السلطة التي قامت بكل تلك الانتهاكات وتسببت فيما وصلت اليه الدولة من ترد في اوضاعها.

حركة العمل الشعبي (حشد) ثانياً: اطلاق الحريات العامة ورفض التضييق عليها، والتصدي لنهج

ت: ٢٤٨٤٦٦٥
1434هـ
مجلس الإدارة

27 مارس 2013